

المقدمة:

مرحباً بالجميع، أهلاً بكنّ في "عيون على غزة"، لقاءنا اليومي الذي يجمع بين الاحتجاج والتعلم. اليوم نكمل الأسبوع العاشر من "عيون على غزة"، ما يعني أن هذه المحاضرة هي الخمسون في السلسلة. هذا يدفعنا لأن نتوقف لحظة، لنعبر عن إعجابنا، ولنوجه الشكر مجدداً لكل الخبراء، الناشطات، المحاميات، الصحفيين، وفوق كل شيء لمن قدّموا لنا قصصهم الشخصية. وطبعاً أيضاً الشكر لكنّ أنتنّ، جمهورنا، الذي يتجمع هنا بإصرار وعزيمة، في هذه الظروف، ويرفض أن يدير وجهه بعيداً، ويصر على النظر مباشرة إلى الواقع، وإيجاد الطريق لوضع حد لكل هذا.

اليوم نستضيف البروفيسورة ليأت كوزما من قسم دراسات الإسلام والشرق الأوسط في الجامعة العبرية، حيث تشغل أيضاً الكرسي في تاريخ الطب على اسم هاري فريدنوالد. مع الدكتور لي مردخاي تنشر سلسلة مقالات في "سيحا مكوميت" (שיחה מקומית). أنصحكنّ جداً بالبحث عنها وقرائنها في موقع (<https://www.mekomit.co.il/>) bearing witness. سنتحدث ليأت لمدة ثماني دقائق، وبعدها نترك وقتاً لنقاش قصير. أذكر أن من ترغب بطرح سؤال يمكنها كتابته في الدردشة وسأقرأه لليأت. شكراً جزيلاً ليأت على انضمامك إلينا. المنصة لك.

المحاضرة:

شكراً لاستضافتي. سأحدث عن موضوع محدد جداً، عن الحرب التي شنتها إسرائيل ضد منظمات الإغاثة، والتي بلغت ذروتها في العاشر من آذار، والنتائج العملية لها ستظهر خلال الأسابيع القليلة. ففي أقل من أسبوعين، في التاسع من أيلول، ينتهي الموعد المحدد لتجديد تسجيل المنظمات العاملة في الأراضي المحتلة. وخلال أسابيع قليلة، عدد غير معروف منها لن يتمكن بعد الآن من العمل في غزة والضفة، وسيُطلب منها إخراج موظفيها الدوليين من هناك. حتى قبل انتهاء الموعد، تلقى بعضهم رسائل بهذا المعنى خلال الأسابيع الماضية، رسائل تقول إنهم لم يعودوا مقررّين بالعمل هنا، وعليهم إخراج موظفيهم الدوليين فوراً.

فما هو هذا الإجراء الذي ذكرته؟ في العاشر من آذار 2025، أقرّت وزارة الشتات ومكافحة معاداة السامية إجراءً جديداً، يقضي بأن جميع المنظمات العاملة في الأراضي المحتلة يجب أن تُسجل من جديد. تسجيلها السابق يُلغى ويصبح مؤقتاً لمدة نصف سنة. عليها أن تسجل نفسها مجدداً أو تفقد حقها بالعمل بين النهر والبحر. متطلبات التسجيل شملت قائمة أهداف وأساليب عمل، وقائمة بجميع الممولين، وجميع الموظفين، وكل المنظمات المرتبطة... إلخ. المعايير المنشورة في هذا الإجراء – يمكن الاطلاع عليها في موقع وزارة الشتات – تتضمن عدم تورط المنظمة أو موظفيها أو مموليها في نزاع شرعية عن إسرائيل، أي الدعوات لمقاطعة إسرائيل، أو إنكار كون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، أو دعم وتقديم معلومات قد تؤدي لرفع دعاوى ضد إسرائيليين في الخارج أو في محكمة العدل الدولية بشأن أفعال الجيش الإسرائيلي. بمعنى آخر، ما يقرره هذا الإجراء هو أن المنظمات الدولية التي تعمل ضمن إطار القانون الدولي لن تتمكن من العمل في إسرائيل إذا أبلغت عن انتهاكات القانون الدولي.

الاختبار الأول كان في خريف 2024: بعد رسالة من 99 طبيباً إلى جو بايدن، أبلغوا فيها عن وضع النظام الصحي في غزة. ألغى تسجيل ست منظمات ولم يُسمح لها بإدخال أطباء إلى غزة. ألغى الحظر بعد أسابيع قليلة. الاختبار الأكبر كان في نهاية 2024: وضع الأونروا خارج القانون. بدأ ذلك بحملة نزع شرعية منذ بداية الحرب. سحابة من شبهات غير مثبتة، طرد الموظفين الدوليين، وإغلاق المدارس في القدس الشرقية، أي ترك الأطفال بلا حل. إسرائيل رأت أن الخطوة ناجحة، وأن ثمنها الدولي والداخلي يكاد يكون معدوماً. ومن هنا جاء الإجراء. في الحقيقة، بدأت المنظمات تتحدث معي ومع لي (مردخاي) في تلك الفترة، وأطلعنا على نقاشاتها الداخلية، التي عبرت عن قلق شديد بخصوص قدرتها على الاستمرار بالعمل. المأساة أن إسرائيل نجحت في زرع إسفين [بشكل مجازي] بين المنظمات المختلفة. فبدلاً من تشكيل جبهة موحدة، التوتر القائم بين منظمات مرتبطة بالأمم المتحدة وأخرى مستقلة، بين منظمات كبيرة وصغيرة، بين دينية وعلمانية، يولد ريبة واستعداد بعض المنظمات للانحياز. في الجوهر، تقول لهم إسرائيل: إما أن تتعاونوا مع مخططنا أو لن تتمكنوا من إطعام الناس. وهذه معضلة يصعب لوم المنظمات عليها، لأنها تجد نفسها بين خيارين قاسيين. إضافة إلى غياب التضامن الداخلي بين المنظمات، فإن حكوماتها أيضاً لا توفر لها الغطاء اللازم. الحكومات وجمهور الإسرائيليين يقفون متفرجين بلا اكتراث.

ما الهدف؟ الهدف هو جعل GHF (مؤسسة غزة الإنسانية)، صندوق الإغاثة لغزة، الجهة الوحيدة التي تدخل الغذاء إلى القطاع. المنظمات التي توافق على العمل مع GHF وتمير مساعداتها عبره ستواصل عملها في غزة. أما من يرفض، فلن يُسمح له بالعمل. هذا في الحقيقة محاولة لتحويل الجميع إلى متعاونين مع منظمة تعمل برعاية إسرائيلية وسيطرة أمنية إسرائيلية – ولن أتوسع هنا في الحديث عن ثمنها القاتل سواء بالمجاعة أو بإطلاق النار الحي على طالبي المساعدة. إذن، الهدف الأول هو GHF، والهدف الثاني التخلص من شهود العيان الخارجيين الذين يحظون بأذان صاغية نسبياً لدى الرأي العام الدولي، خصوصاً الجمهور. الهدف الثالث هو التخلص مما يشكل علباً "وجوداً وقيماً". رأينا ذلك هذا الأسبوع مع الهجوم على مستشفى ناصر، الذي وقع نصف ساعة بعد خروج جميع الأطباء الدوليين إلى تدريب.

ما هي النتائج؟ النتيجة الأولى هي القضاء على المبادئ الإنسانية في توزيع المساعدات، أي الإنسانية من دون تحيز، الاستقلالية والحياد. النتيجة الثانية هي العجز عن تقديم المساعدة في الضفة الغربية أيضاً. فهذا لا يقتصر على غزة وحدها، بل يشمل الكارثة المتدحرجة في الضفة الغربية. وأخيراً، انهيار المنظومة الإنسانية التي بُنيت خلال المئة سنة الماضية، والتي كانت تشكل نموذجاً لأماكن أخرى في العالم. أي أن إسرائيل، والمنظمات، و GHF، والولايات المتحدة، تعرض ذلك كنموذج للتصدير.